



ESP

لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية

للاطلاع

البند الثاني من جدول الأعمال

تنفيذ برنامج العمالة العالمي: آخر المستجدات

١. تقدم هذه الوثيقة آخر المستجدات بشأن تنفيذ برنامج العمالة العالمي خلال فترة آذار/ مارس - تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨. وترد الأنشطة والأحداث التي تدعم تنفيذ برنامج العمالة العالمي حسب المجالات الأربعة ذات الأولوية، المعرفة في وثيقة "رؤية" التي قدمت إلى اللجنة في آذار/ مارس ٢٠٠٦. وهذه المجالات الأربعة ذات الأولوية هي: (١) وضع العمالة في صميم صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي والإقليمي والوطني؛ (٢) الاقتصاد غير المنظم؛ (٣) عمالة الشباب؛ (٤) تلبية الاحتياجات الخاصة بأفريقيا.

أولاً - وضع العمالة في صميم صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية

٢. إن إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السابعة والتسعين (٢٠٠٨)، يقر بأهمية التزام البلدان بجعل العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع "كهدفين مركزيين لسياساتها الوطنية والدولية ذات الصلة"؛ ويدعو إلى الترويج لاتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)، بوصفها من بين الاتفاقيات "الأكثر أهمية". وسيواصل المكتب دعم الدول الأعضاء في هذا المضمار باستخدام إطار برنامج العمالة العالمي لتصميم سياسات العمالة على الصعيد القطري.

(أ) على الصعيد العالمي

غاية الهدف الإنمائي للألفية بشأن "العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع"

٣. عملت منظمة العمل الدولية مع الأمم المتحدة من أجل وضع غاية جديدة ضمن الهدف الإنمائي ١ للألفية: "القضاء على الفقر المدقع والجوع"، سُميت الغاية ١ - باء: "توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب".

٤. وحدد خبراء الأمم المتحدة أربعة مؤشرات يتصل معظمها بالعمالة، لرصد التقدم المحرز لتحقيق هذه الغاية الجديدة، وهي: "١" نسبة العمالة إلى السكان؛ "٢" معدلات نمو إنتاجية اليد العاملة كمقاييس كمية للعمالة الكاملة والمنتجة؛ "٣" حصة العمالة المستضعفة في إجمالي العمالة؛ "٤" حصة الفقراء العاملين (من يعيشون بدولار واحد في اليوم) في إجمالي العمالة كمقاييس عامة للعمل اللائق. وقد قام المكتب، بوصفه مشاركاً في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، بجمع البيانات

والمساهمة في تحليل المؤشرات في تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٨. ونوقش هذا التقرير خلال المناسبة رفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، التي نظمتها الأمم المتحدة.

اتجاهات العمالة العالمية بالنسبة للمرأة، ٢٠٠٨؛ اتجاهات العمالة العالمية بالنسبة للشباب، ٢٠٠٨

٥. لقي تقرير المكتب، اتجاهات العمالة العالمية بالنسبة للمرأة (أذار/ مارس ٢٠٠٨) واتجاهات العمالة العالمية بالنسبة للشباب (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨)، تغطية إعلامية واسعة النطاق وركزا الانتباه بصورة خاصة على أوجه الضعف في سوق العمل بالنسبة لهاتين الفئتين من السكان.

حصيلة المناقشات العامة خلال الدورة السابعة والتسعين لمؤتمر العمل الدولي

(أ) مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية

٦. أعربت الاستنتاجات التي اعتمدها لجنة المؤتمر بشأن مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية، عن التزام الهيئات المكونة بتعزيز التدريب المهني والتعلم المتواصل كدعم أساسية لقابلية الاستخدام فيما يخص العمال وللاستدامة فيما يخص المنشآت. وتستند الاستنتاجات إلى توصية تنمية الموارد البشرية، ٢٠٠٤ (رقم ١٩٥)، وتدعم العنصرين الأساسيين لبرنامج العمالة العالمي بشأن القابلية للاستخدام من خلال تحسين المعارف والمهارات وبشأن تشجيع التغيير التكنولوجي من أجل زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل ورفع مستويات المعيشة.

٧. وافقت اللجنة على أن البلدان التي نجحت في زيادة الإنتاجية ونمو العمالة معاً قد وجهت سياساتها الخاصة بتطوير المهارات نحو ثلاثة أهداف هي: تناسب العرض مع الطلب الحالي على المهارات، ومساعدة العمال والمنشآت على التكيف مع التغيير، والتننبؤ بالمهارات اللازمة في المستقبل وتقديمها. ويتطلب هذا مؤسسات فعالة مشتركة بين الوزارات والحوار الاجتماعي وربط سياسات تطوير المهارات باستراتيجيات التنمية الوطنية والقطاعية.

٨. وتضع الاستنتاجات أولويات من أجل البحث والتعاون التقني وأنشطة التوعية. ودُعي المكتب أيضاً إلى تنسيق الدعم لتطوير المهارات على المستوى القطري داخل إطار "توحيد الأداء".

٩. وبدأ نشاط المتابعة في المجالات التالية:

- نُشرت استنتاجات اللجنة في صيغة سهلة القراءة بلغات متعددة وفي الوقت نفسه تتجلى الآن المواضيع الرئيسية لهذه الاستنتاجات في المواد الترويجية والموقع الإلكتروني الخاص بها؛
- انطلق استعراض يشمل عدة بلدان بشأن الأطر الوطنية للمؤهلات من أجل مقارنة التوقعات الموضوعية للسياسات وتنفيذها ونتائجها، وذلك بالتعاون مع مركز البحوث والتوثيق للبلدان الأمريكية بشأن التدريب المهني؛
- تم التخطيط لبرنامج بحث بشأن انعكاسات تغير المناخ على الاحتياجات المتعلقة بالمهارات، سيستخدم في استحداث أدوات للتنبؤ بالمهارات؛
- أدمج اجتماع تقني مشترك مع مركز تورينو نتائج البحث والاستنتاجات في دوراته حول سياسات تطوير المهارات وإدارة مؤسسات التدريب المهني؛
- بدأت المشاورات مع اليونيسكو والبنك الدولي والوكالات الأخرى والمانحين بشأن البحث المشترك وتنسيق الجهود على مستوى الفريق القطري التابع للأمم المتحدة من أجل زيادة الاتساق بين التعليم الأساسي والتدريب المهني.

(ب) تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر

١٠. اعتمدت لجنة العمالة الريفية التابعة للمؤتمر خطة عمل بشأن العمالة الريفية للحد من الفقر، وحثت المكتب على تنفيذ استراتيجية متكاملة لدعم الدول الأعضاء من أجل النهوض بالعمالة المنتجة واللائقة في المناطق الريفية. ويتطلب تنفيذ الخطة تدخلات عملية عبر الأهداف الاستراتيجية الأربعة لمنظمة العمل الدولية على المستويات العالمية والوطنية والمحلية لمعالجة قطاعات اقتصادية معينة. واعتمد المؤتمر أيضاً قراراً يدعو المنظمة إلى عقد حلقة عمل تقنية ثلاثية حول أزمة الغذاء العالمية وأثرها على العمل اللائق.

١١. وبدأ نشاط المتابعة في المجالات التالية:

- تجري مراعاة الاستنتاجات في تحضير البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وإطار السياسة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥؛
- استند عدد من الأقاليم والبلدان إلى الاستنتاجات لإدراج تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر كجزء من برامجها القطرية للعمل اللائق؛
- تجري المشاورات مع الهيئات المكونة بشأن حلقة العمل التقنية الثلاثية حول ارتفاع أسعار الغذاء على الصعيد العالمي وأثره على العمل اللائق؛
- ناقشت حلقة دراسية دولية بشأن تحسين العمل في إطار التنمية المحلية، عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز السلامة والصحة المهنيين في المنشآت والمجتمعات الريفية كجزء من نهج متكامل بشأن العمل اللائق؛
- من المزمع عقد اجتماع مشترك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية حول قضايا الجنسين والعمالة الريفية في آذار/مارس ٢٠٠٩.

١٢. ومن المنتظر إجراء المزيد من المتابعة من خلال إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الإدارات.

دورة تدريبية حول وكالات الاستخدام الخاصة

١٣. نشر المكتب في سنة ٢٠٠٧ دليل وكالات الاستخدام الخاصة: التنظيم والرصد والإنفاذ، قصد تقديم الإرشاد للمشرعين على الصعيد الوطني بشأن صياغة أطر قانونية تتماشى مع اتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة، ١٩٩٧ (رقم ١٨١)، وتوصية وكالات الاستخدام الخاصة، ١٩٩٧ (رقم ١٨٨). واستحدث المكتب مع مركز تورينو دورة تدريبية من أجل تحسين وتعزيز قدرات صناع السياسات والخبراء الوطنيين على مساعدة الهيئات المكونة في معالجة القضايا المتعلقة بوكالات الاستخدام الخاصة. وسوف تستخدم الدورة التدريبية الأمثلة الواردة في الدليل على التشريع القطري وأحكاماً معينة من البلدان النامية والبلدان المتقدمة معاً. كما استخدم الدليل، الذي تُرجم إلى لغات متعددة (الألبانية والإسبانية والعربية والفرنسية والصينية والبريطانية)، استخداماً جيداً في مشاريع التعاون التقني بشأن الهجرة والاتجار في غرب البلقان ومنطقة الميكونغ الإقليمية الفرعية.

**المؤتمر المشترك بين منظمة العمل الدولية
ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
بشأن تشجيع المسؤولية في مزاولة الأعمال**

١٤. تشاركت منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تنظيم مؤتمر رفيع المستوى بشأن "العمالة والعلاقات الصناعية: تشجيع المسؤولية في مزاولة الأعمال في اقتصاد يتسم بالعمولة"، في باريس (حزيران/يونيه ٢٠٠٨)، كمتابعة لمناقشة مجموعة البلدان الثمانية حول الأبعاد الاجتماعية للعمولة في قمة مجموعة الثمانية سنة ٢٠٠٧. وتقاسم حوالي ٣٠٠ ممثل عن الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال من ٤٥ بلداً التجارب بشأن زيادة العمالة وتحسين احترام حقوق العمال وتعزيز العلاقات الصناعية. وكان هذا المؤتمر فرصة سانحة لمنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لاستكشاف وتطوير إمكانيات التآزر بين إعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية

بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المنشآت متعددة الجنسية.

(ب) على الصعيد الإقليمي

توسيع نطاق حملة توفير الضمان الاجتماعي للجميع

١٥. لا يستطيع العمال في الاقتصاد المنظم وغير المنظم الخلاص من الفقر إلا عندما يكونون في حالة صحية جيدة جسدياً وعقلياً وحاصلين على تعليم كاف للقيام بعمل منتج. والحملة العالمية لتوفير الضمان الاجتماعي والتغطية للجميع، التي تقودها منظمة العمل الدولية، تقوم على الإقرار بهذا الواقع وتدعو إلى الاستثمارات في إعانات الضمان الاجتماعي الأساسية (ما يسمى الحد الأدنى للضمان الاجتماعي) كشرط مسبق لسياسات سوق العمل الناجحة بشكل مبكر في التنمية الوطنية. ويمكن أن يشمل الحد الأدنى للضمان الاجتماعي حصول الجميع على الخدمات الصحية الأساسية وإعانات الأطفال الأساسية التي تمكنهم من الذهاب إلى المدرسة والمساعدة الاجتماعية الأساسية للعاطلين عن العمل، التي تحافظ على قدرتهم على العمل، ومعاشات الشيخوخة والعجز الأساسية التي تحمي الأسر من الفقر المرتبط بالإعالة. وفي هذا السياق أجرى المكتب سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية في سانتياغو (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧) وعمان (نيسان/ أبريل ٢٠٠٨) ونيودلهي (حزيران/ يونيو ٢٠٠٨)^١. وكان هناك اتفاق أساسي على أن إرساء حد أدنى للضمان الاجتماعي من شأنه أن يصبح، في المستقبل، عنصراً جوهرياً من عناصر استراتيجيات العمالة والتنمية الوطنية.

(ج) على الصعيد الوطني

الهند

١٦. يعمل المكتب ووزارة العمل والعمالة معا منذ سنة ٢٠٠٧ من أجل وضع سياسة عمالة لصالح الهند، تركز على ما يلي: "١" تسريع وتيرة نمو العمالة في الاقتصاد المنظم، "٢" تحسين نوعية الوظائف (من حيث الإنتاجية والأجور وحماية العمال) في الاقتصاد غير المنظم. واعتمد إطار تشخيصي لتحديد العوامل المسؤولة عن النمو البطيء الملحوظ في العمالة وتصميم الاستجابات السياسية وفقاً لذلك. وأجري التشخيص في المجالات السياسية التي تتصل بالعديد من العناصر الأساسية لبرنامج العمالة العالمي الذي وضعته منظمة العمل الدولية: "١" السياسات الاقتصادية (بما فيها السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وبالمستوى القطاعي)، "٢" السياسات الخاصة بتنمية المنشآت مع التركيز بشكل خاص على المنشآت بالغة الصغر والصغيرة، "٣" سياسات سوق العمل، "٤" المهارات والقابلية للاستخدام. وقد شمل هذا عددا من الدراسات المعمقة إلى جانب مشاورات مع أصحاب المصالح بمن فيهم وزارات وإدارات حكومية مركزية مختلفة وحكومات الولايات والمجلس الاستشاري الاقتصادي التابع لرئيس الوزراء ولجنة التخطيط الوطنية واللجنة الوطنية للمنشآت في القطاع غير المنظم ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

١٧. وناقش اجتماع استشاري وطني، عقد في أيار/ مايو ٢٠٠٨، العناصر الأساسية لاستراتيجية العمالة. وعقب الاجتماع تشكل عدد من "الأفرقة العاملة" لوضع توصيات من أجل سياسات مركزة على العمالة في مجالات محددة. وبناء على تقارير الأفرقة العاملة وعلى الوثيقة التقنية، أعد مشروع سياسة وطنية للعمالة. وسيناقش مشروع هذه السياسة في مندييات مختلفة قبل وضع اللامسات الأخيرة عليه.

^١ انظر أيضاً الوثيقة GB.303/ESP/3.

إندونيسيا

١٨. نفذت حكومة إندونيسيا "استراتيجية إنمائية ثلاثية المسار" (لصالح النمو ولصالح العمالة ولصالح الفقراء). وفي آب/ أغسطس ٢٠٠٨، أجرت وكالة التخطيط الإنمائي الوطنية مع المكتب، بدعم من وزارة تنسيق الشؤون الاقتصادية ووزارة القوى العاملة والهجرة، حواراً سياسياً بعنوان "استراتيجية لخلق العمالة اللائقة والمنتجة في إندونيسيا". وقد فسح الحوار مجالاً لمناقشة وتحليل تحديات وفرص العمالة الحالية ومتوسطة الأمد، الماثلة أمام إندونيسيا، والمكونات الممكنة لاستراتيجية وطنية شاملة بشأن العمالة كما جاءت في وثيقة معلومات أساسية أعدها المكتب.

١٩. ومن خلال الحوار السياسي أكدت الهيئات المكونة من جديد التزامها بدعم استراتيجية شاملة للعمالة، قائمة على العناصر الرئيسية في برنامج العمالة العالمي. فضلاً عن ذلك، سوف تستخدم نتائج المناقشة كمدخلات في رسم الخطة الإنمائية متوسطة الأمد المقبلة.

الأراضي العربية المحتلة

٢٠. زارت بعثة معنية بالعمالة الأراضي العربية المحتلة في آب/ أغسطس ٢٠٠٧ لإنعاش التزامات منظمة العمل الدولية وتنشيط خطط إنشاء الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية. وكانت حصيلة ذلك وضع وثيقة إطارية لأحد برامج منظمة العمل الدولية. وحظيت هذه الوثيقة بمناقشة الهيئات المكونة وتأييدها خلال بعثة جرت في آذار/ مارس ٢٠٠٨. ويهدف البرنامج إلى خلق الوظائف والحفاظ على الوظائف القائمة في الظروف المتغيرة الحالية، ويهدف في الوقت ذاته إلى المشاركة في رؤية من أجل دولة فلسطينية مستقبلية قائمة على اقتصاد نشط ووظائف جيدة وإدارة سديدة. ويتماشى البرنامج مع أهداف الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ ويرتكز على ثلاثة مكونات هي: تعزيز إدارة سوق العمل وتحسين القابلية للاستخدام من خلال تطوير المهارات والتنمية الاقتصادية المحلية ودعم استدامة القطاع الخاص ونموه.

نيبال

٢١. استهل المكتب مبادرة بشأن توليد العمالة لصالح الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ويجري حالياً إنشاء مركز للموارد من أجل التدريب والارتقاء بالمهارات وتقديم المعلومات وبناء الشراكات الاستراتيجية وحشد الموارد لصالح الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية سواء من أجل الانضمام إلى القوى العاملة المنظمة أو من أجل خلق منشآت صغيرة خاصة بهم. وسينفذ البرنامج بتنسيق وثيق مع المبادرات الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية على المستوى القطري، بما فيها تلك التي تتضمنها الخطط الوطنية، وجهود منظومة الأمم المتحدة وبرامج المانحين الثنائية ومدخلات المؤسسات المحلية والدولية والشركاء الآخرين.

ثانياً - الاقتصاد غير المنظم

متابعة الندوة الإقليمية بشأن الاقتصاد غير المنظم

٢٢. أحيطت اللجنة علماً في آذار/ مارس ٢٠٠٨ بمناقشات واستنتاجات الندوة الإقليمية الثلاثية بشأن الاقتصاد غير المنظم، التي عقدت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧. واستجابة لطلب إجراء متابعة، قدم المكتب الدعم للجنة الاتحاد الأفريقي في عقد اجتماع فريق خبراء في أفريقيا بشأن الاقتصاد غير المنظم في أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ في السنغال، على أن تليه مناقشة ثلاثية وطنية رفيعة المستوى ومشاركة بين الوزارات من أجل إعداد استراتيجية وطنية متكاملة.

٢٣. وبناء على طلب من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في هنغاريا، يساعد المكتب حالياً في تحضير حلقة عمل ثلاثية وطنية بشأن الاقتصاد غير المنظم، من المزمع عقدها في الربع الأول من سنة ٢٠٠٩. وستكون حلقة العمل هذه بمثابة منتدى للمناقشة حول الاقتصاد غير المنظم في البلد وستتيح الفرصة للتعرف على التجارب الدولية المتعلقة بمعالجة جوانب معينة من الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.
٢٤. وفي العديد من البلدان الأخرى انطلقت مبادرات جديدة في سياق البرامج القطرية للعمل اللائق، تنوعت ما بين تخطيط الاتجاهات والهياكل وتركيبية الاقتصاد غير المنظم (على سبيل المثال، إندونيسيا وجمهورية تنزانيا المتحدة والصين والمكسيك) واستعراض أثر السياسات (على سبيل المثال، البرازيل والهند) وتعزيز وضع السياسات الشاملة (منغوليا) وبين التركيز على عدم التنظيم في قطاعات معينة (جنوب أفريقيا والهند).
٢٥. وتجرى بحوث جديدة وتطور المعارف بشأن البيئة التنظيمية والاقتصاد غير المنظم وقانون العمل والمنشآت بالغة الصغر والصغيرة ونمو العمل للحساب الخاص والتعاقد من الباطن وتجارة التجزئة. وبُذِلَ جهد خاص من أجل دعم قاعدة البيانات الإحصائية بالنسبة للبلدان التي طبقت المنهجية الجديدة.
٢٦. ويجري حالياً تحضير كتاب موحد لموجزات السياسات العامة التي تلخص المعارف الحديثة المتعلقة بالقضايا المعنية وأفضل الممارسات وأدوات منظمة العمل الدولية التي تيسر الانتقال إلى الاقتصاد المنظم وتعلق بجميع الجوانب ذات الصلة في برنامج العمالة العالمي.
٢٧. وبدعوة من الاتحاد الدولي لنقابات العمال، شارك المكتب في حلقة عمل دولية بعنوان تنظيم العمال في الاقتصاد غير المنظم: تحد أمام النقابات (نيسان/ أبريل ٢٠٠٨). وقد وضعت خطة عمل في أعقاب حلقة العمل هذه. وسوف يقدم الدعم لتنفيذ هذه الخطة.
٢٨. وفي حزيران/ يونيه ٢٠٠٨، أصدرت لجنة التمكين القانوني للفقراء تقريرها المعنون *تفعيل القانون لصالح الجميع*. وأنصب تركيز هذا التقرير بصورة رئيسية على أربع ركائز أساسية من أجل منح الإمكانات القانونية للعاملين في الاقتصاد غير المنظم، وهي: الوصول إلى العدالة وحقوق الملكية وحقوق العمل وحقوق مزاولة الأعمال. وشارك المكتب في عمل اللجنة، بصفتها عضواً في المجلس الاستشاري، وساهم في مناقشات الفرق العاملة، لا سيما فريق العمل المعني بحقوق العمل. وتمثلت الحصيلة النهائية في تأييد برنامج العمل اللائق كإطار تمكيني ومتكامل مع التركيز على العمال والمنشآت في الاقتصاد غير المنظم.

ثالثاً - عمالة الشباب

الصندوق الإسباني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالنافذة الموضوعية بشأن الشباب والعمالة والهجرة

٢٩. تذكر اللجنة بأن الحكومة الإسبانية قد خصصت حوالي ٥٢٨ مليون يورو للنافذة الموضوعية بشأن الشباب والعمالة والهجرة، التابعة لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والمدير التنفيذي لقطاع العمالة هو صاحب الدعوة إلى الاستعراض العام للمقترحات في سياق هذه النافذة الموضوعية. وإلى حد الآن، حصلت مقترحات ١٥ بلداً على موافقة اللجنة التوجيهية للصندوق، وخصص مبلغ ١٨ مليون دولار أمريكي تقريباً لأنشطة يزمع أن تنفذها منظمة العمل الدولية. وتلعب المنظمة دوراً رئيسياً في ١٤ بلداً، وهي: إكوادور وألبانيا وباراغواي وبيرو وتركيا وتونس والسودان وصربيا والصين والفلبين وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس إلى جانب كوسوفو^٣. وتعمل المنظمة باعتبارها الوكالة الرائدة في تسعة بلدان. ومنذ عهد قريب، اعتبر صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن البرنامج المشترك الخاص بألبانيا، الذي تقوده منظمة العمل الدولية، إنما هو مثال جيد.

^٣ وفقاً للتعريف الوارد في القرار رقم ١٢٤٤ لعام ١٩٩٩، الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة.

مؤتمر الشباب العالمي

٣٠. شاركت منظمة العمل الدولية في مؤتمر الشباب العالمي الرابع الذي عقد في كيبك (أب/ أغسطس ٢٠٠٨) وجمع حوالي ٦٠٠ زعيم دولي من الشباب من أرجاء العالم. وتمثلت أهداف المؤتمر في تزويد المشاركين بالمهارات والدعم لتمكينهم من الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي تكريم ودعم إنجازات الخبراء الشباب الأكثر نجاحاً في مجال التنمية التي يقودها الشباب. وفي هذه السنة انتهت منظمة العمل الدولية، إلى جانب عشر منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، الفرصة للدفع قدماً ببرنامج العمل اللائق الذي وضعته وإنجازاتها في ميدان عمالة الشباب وروح تنظيم المشاريع لديهم، من خلال حلقات عمل مختلفة ومن خلال نشر المعلومات.

شبكة تشغيل الشباب

٣١. تواصل منظمة العمل الدولية دعم واستضافة شبكة تشغيل الشباب، وهي شراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي، وتمولها حالياً الوكالة السويدية العالمية للتنمية والتعاون. وشملت التطورات الرئيسية تعيين مدير جديد للشبكة وعقد اجتماع للجنة التوجيهية للشبكة وأمانتها العامة وشركائها الأساسيين من أجل تحديد النتائج المنتظرة بحلول نهاية ٢٠٠٩. وخلال اجتماع البلد الرائد الثالث في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، استهلكت شبكة تشغيل الشباب مبادرة بشأن وضع معايير لمقارنة السياسات والبرامج الناجحة الخاصة بعمالة الشباب. والهدف من ذلك هو بدء عملية منتظمة لاستعراض النظراء من أجل رصد أداء البلدان الرائدة. وستساهم الشبكة أيضاً في برنامج عمالة الشباب متعدد أصحاب المصالح، الخاص ببلدان اتحاد نهر مانو.

رابعاً - تلبية الاحتياجات الخاصة بأفريقيا

العمل اللائق للشباب في بلدان اتحاد نهر مانو

٣٢. شاركت منظمة العمل الدولية على نحو فعال في صياغة البرنامج متعدد أصحاب المصالح، العمل المنتج واللائق للشباب في اتحاد نهر مانو (سيراليون وغينيا وليبيريا وكوت ديفوار)، المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعالج هذا البرنامج رباعي السنوات أربعة مكونات هي: "١" تنمية روح تنظيم المشاريع ووضع خطة مالية ستتولى شبكة تشغيل الشباب إدارتها؛ "٢" تطوير مهارات قابلة للاستخدام لصالح الشباب من خلال تقديم التدريب بشراكة مع القطاع الخاص؛ "٣" إنشاء مؤسسة إقليمية فرعية للوساطة في سوق العمل من شأنها أن تعنى بإدارات الاستخدام وخدمات المعلومات؛ "٤" تنظيم منتدى إقليمي فرعي للشباب وتقاسم التجارب.

٣٣. وتلقى المبادرة المشتركة للأمم المتحدة ترحيب رؤساء الدول في بلدان اتحاد نهر مانو وتأييدهم باعتبارها التزاماً ملموساً من أجل "توحيد الأداء". كما يرون أنها استجابة أولية للدعوات المتزايدة إلى اعتبار الشباب كمورد اجتماعي واقتصادي محتمل لبناء السلم والاستقرار، وأنها استراتيجية فورية لتلبية احتياجات الشباب من خلال العمل المباشر. وقد ساهمت الحكومة اليابانية بمبلغ ٥ ملايين دولار أمريكي من أجل مرحلة أولية.

بوركينافاسو

٣٤. تعمل منظمة العمل الدولية عن كثب منذ سنة ٢٠٠٦ مع وزارة الشباب والعمالة والشركاء الاجتماعيين لرسم سياسة عمالة وطنية وخطة عمل تشغيلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، تقدم رؤية وإطاراً لجميع التدخلات الوطنية في مجال العمالة. وقد اعتمد مجلس الوزراء سياسة العمالة الوطنية في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٨. وتتمثل أهدافها الرئيسية الأربعة، المرتكزة بوضوح على عناصر أساسية متعددة من برنامج العمالة العالمي، في: إقامة صلة بين سياسة العمالة والسياسات الوطنية الأخرى؛ تقوية دينامية خلق الوظائف من خلال استخدام وسائل عمل محددة لتحفيز العمالة وتحسين نوعيتها؛ تحسين القابلية للاستخدام؛ تحسين وظيفة سوق العمل من خلال تسهيل الحصول على العمالة.

٣٥. وأحد العناصر الابتكارية في نشاط المتابعة هو دعم منظمة العمل الدولية حالياً لوزارة الشباب والعمالة من أجل ترجمة سياسة العمالة الوطنية على مستوى الميزانية وفقاً للطرائق الوطنية، أي استعراض الإنفاق العام وإطار الإنفاق متوسط الأمد. وتحاول المنظمة أيضاً تعزيز قدرة الوزارة المذكورة لكي تكون شريكاً فعالاً في مسار استراتيجية الحد من الفقر.

إثيوبيا

٣٦. قدمت منظمة العمل الدولية، بدعم من الوكالة السويدية العالمية للتنمية والتعاون، المساعدة في وضع سياسة عمالة وطنية في إثيوبيا. وأعدت وثيقة معلومات أساسية جوهرية بعنوان *جعل النمو الاقتصادي كثيف العمالة ومؤتياً للفقراء بشكل أكبر*، بالاستناد إلى أبحاث ومشاورات مستفيضة، وقدمت في أديس أبابا في تموز/ يوليه ٢٠٠٨. وقد شددت وزيرة الدولة للعمل والشؤون الاجتماعية، في خطاب الترحيب الذي ألقته، على الحاجة إلى المزيد من الإنتاجية والمهارات لتخفيف وطأة الفقر. وقالت إن وثيقة المعلومات الأساسية كانت محورية لرسم الطريق نحو الأمام وتعزيز عناصر العمالة في خطة إثيوبيا للتنمية المعجلة والمستدامة لإنهاء الفقر. وأكد وزير المالية والتنمية الاقتصادية أيضاً الطبيعة المركزية للخطة باعتبارها الإطار الوطني الذي يوفر بؤرة تتمركز فيها الجهود المتعلقة بالعمالة والتنمية الاقتصادية المعجلة والمدعمة والمركزة على الأشخاص.

٣٧. وفي هذا السياق، سوف تعتمد سياسة العمالة الوطنية نهجاً شمولياً من خلال التركيز على الروابط وأوجه التكامل عبر طيف من الصناعات والمنشآت والحاجة إلى ربط السياسة على نحو واضح بالتجارة والتسويق محلياً وإقليمياً وعالمياً.

التعاون مع برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بشأن الفيروس في أفريقيا

٣٨. تقوض الخسائر في الموارد البشرية من جراء وباء فيروس نقص المناعة البشرية قدرة الحكومات في العديد من البلدان في أفريقيا على تعزيز التنمية ومعالجة القضايا الناشئة الأخرى مثل أزمة الغذاء وتغير المناخ. وفي الوقت نفسه، فإن الخسارة في المهارات والإنتاجية تهدد أمن المنشآت وخلق الوظائف. وقد قدم المكتب خدمات لبناء القدرات وإسداء المشورة للهيئات المكونة في ٣٣ بلداً لوضع سياسات وبرامج خاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل، مع التركيز على الوقاية من الفيروس وعدم التمييز، وبالتالي حماية اليد العاملة والوظائف. وتقوم مشاريع في خمسة بلدان بتقديم وتشجيع فرص توليد الدخل والعمالة لصالح الأشخاص المصابين بالفيروس.

جنيف، ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨.

وثيقة مقدمة للاطلاع.

الملحق

متابعة الإرشاد الصادر عن اللجنة
(منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)

المتابعة	بند جدول الأعمال: الإرشاد/القرارات
	لمحة عامة عن تنفيذ برنامج العمالة العالمي (GB.300/ESP/2)
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تجري إعادة التفكير في برنامج العمل على ضوء أنشطة متابعة الإعلان بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة لسنة ٢٠٠٨. ▪ إعادة صياغة الأهداف والمؤشرات لتعكس بشكل أفضل تطبيق وتكامل عناصر برنامج العمالة العالمي. ▪ إدراج استنتاجات المؤتمر في برنامج العمل. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ إعادة تركيز وتحسين قياس برنامج العمالة العالمي والعناصر العملية لوثيقة "رؤية". ▪ إيجاد توازن أفضل لعمل المكتب بشأن العناصر الأساسية لبرنامج العمالة العالمي.
	المفاوضة الجماعية وبرنامج العمل اللائق (GB.300/ESP/1)
<ul style="list-style-type: none"> ▪ انطلاق عدد من الدراسات التي تحلل أثر المفاوضة الجماعية على السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ▪ من المزمع عقد اجتماع خبراء بشأن العلاقات الصناعية في بداية سنة ٢٠٠٩. ▪ سوف يصدر في سنة ٢٠٠٩ منشور بشأن التفاوض حول العمل اللائق، وذلك بالاستناد إلى الدراسات الموضوعية والوطنية. ▪ أسديت المشورة التقنية بشأن التطورات التشريعية والمؤسسية المتصلة بالعلاقات الصناعية، في ١٤ بلداً على الأقل. ▪ نشرت في سنة ٢٠٠٨ وثائق عمل بشأن مشاركة المرأة في مؤسسات الحوار الاجتماعي، وبشأن علاقات الاستخدام في الخدمة العامة، وبشأن علاقات الاستخدام. ▪ سوف يعقد اجتماع ثلاثي رفيع المستوى بشأن المفاوضة الجماعية في اقتصاد عالمي في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٩. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تقوية قاعدة المعارف حول المفاوضة الجماعية. ▪ ينبغي تحسين الخدمات الاستشارية التقنية واستحداث أدوات جديدة.
	برنامج العمل اللائق في أوراق استراتيجية الحد من الفقر (GB.301/ESP/2)
<ul style="list-style-type: none"> ▪ يواصل المكتب البرنامج/ العمل في عدد من البلدان التي تجري فيها استراتيجية الحد من الفقر، والعمل عن كثب مع الشركاء الاجتماعيين. ▪ سوف تعقد حلقة دراسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ لصالح الهيئات المكونة، وكذلك موظفي منظمة العمل الدولية في الميدان وفي المقر، بشأن التطورات الحديثة فيما يخص المشاركة في استراتيجية الحد من الفقر وأطر التنمية الوطنية من منظور العمالة والعمل اللائق. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ بذل جهود معززة لمواصلة بناء قدرات الهيئات المكونة، لا سيما من أجل تسهيل مشاركة الشركاء الاجتماعيين في عملية استراتيجية الحد من الفقر. ▪ استمرار مشاركة منظمة العمل الدولية في استراتيجية الحد من الفقر لإدماج برنامج العمل اللائق على نحو أفضل.

- بدأت مبادرة بشأن تعزيز قدرة الهيئات المكونة في أفريقيا الناطقة بالفرنسية على إصدار تقارير منتظمة عن وضع العمالة والتدريب، لرصد مكونات العمالة في استراتيجيات الحد من الفقر على الصعيد الوطني من أجل دعم اتخاذ القرارات السياسية.

تقييم التقدم المحرز في المشروع الرائد للصندوق الاستئماني الاجتماعي العالمي (GB.301/ESP/3)

- استكمال المشروع الرائد والوثائق وتقاسم التجارب ذات الصلة مع جميع المؤسسات التي تبدي اهتماماً بالدخول في شراكات توأمة مماثلة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية.
- مواصلة إطلاع المجلس الاستشاري الثلاثي للمشروع الرائد للصندوق الاستئماني الاجتماعي العالمي على نحو منتظم بالتقدم الذي يحرزه المشروع الرائد.
- تقديم تقرير متابعة بشأن نتائج آلية جمع الاشتراكات، من شأنه أن يستخدم للبت في مستقبل مبادرة الصندوق الاستئماني الاجتماعي العالمي.
- يجري العمل التحضيري بشأن تعريف الإعانة النقدية التي سيرعاها المشروع الرائد للصندوق الاستئماني الاجتماعي العالمي وتقديم المزيد من الدعم لبناء ميزنة نظام التأمين الصحي في إطار مشروع تموله الحكومة السويدية. وستتاح التقارير عن المشروع على نافذة جديدة على الانترنت.
- يجري جمع الاشتراكات في لكسمبرغ. وتقوم منظمة التضامن النقابي غير الحكومية، بإعداد مقترح لطبق بالنسبة للموارد الحكومية الخاصة بالتعاون التقني بحيث تقابل الاشتراكات التي جمعت. وقد جرى إطلاع المجلس الثلاثي للمشروع على التطورات في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨.

استراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن تنمية روح تنظيم المشاريع لدى المرأة (GB.301/ESP/4)

- بعد اعتماد استراتيجية تنمية تنظيم المشاريع لدى المرأة، ينبغي للمكتب تطويرها بشكل أكبر ورسم خطط عمل مفصلة.
- دعوة المانحين إلى تقديم الدعم المالي لتعزيز العملية.
- في أيار/ مايو وحزيران/ يونيو ٢٠٠٨، قدمت الاستراتيجية في الاجتماعات الإقليمية لموظفي منظمة العمل الدولية في دار السلام وياتكوك من أجل نشر الاستراتيجية على نطاق واسع ورسم خطط العمل لوضعها موضع التنفيذ.
- يجري تنقيح الاستراتيجية من أجل زيادة الموارد للاستجابة لعدد الطلبات المتزايد من الدول الأعضاء بشأن تنمية روح تنظيم المشاريع لدى المرأة. وفي الوقت نفسه التزمت هيئة المساعدة الأيرلندية بتمويل مرحلة ثالثة من مشروع تنمية المنشآت النسائية والمساواة بين الجنسين في أفريقيا وآسيا.

تقرير عن المبادرة المركزية الدولية بشأن مناطق تجهيز الصادرات (GB.301/ESP/3)

- تعزيز البحث وتقديم إحصاءات وبيانات أفضل، لا سيما في البلدان التي يوجد فيها أكبر عدد من مناطق تجهيز الصادرات، بشأن قضايا مثل مستويات العمالة والقطاعات المعنية والحرية النقابية والمفاوضة الجماعية والعمال المهاجرين.
- الحاجة إلى تعزيز الحوار الاجتماعي وإدارة العمل وتفتيش العمل.
- ستجرى أبحاث بشأن الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية وآليات الحوار الاجتماعي في بلدان مختارة ذات مناطق لتجهيز الصادرات.
- إجراء عمل إحصائي تحضيري بالاستناد إلى استبيان أرسل إلى ١٠ بلدان فيها مناطق لتجهيز الصادرات من أجل استحداث قاعدة بيانات بحلول نهاية فترة السنتين.
- تجري مشاورات مع الهيئات المكونة بشأن أنشطة بناء القدرات في مدغشقر وسري لانكا وإندونيسيا وكوستاريكا.